تحذيرات عراقية من الاقتراض

بغداد ـ **أكثم سيف الدين**

قال مسؤول في وزارة التخطيط العراقية في حديث مع «العربي الجديد» إن «الوزارة عقدت خلال الفترة الأخيرة عدة اجتماعات مع ممثلي الوزارات، وأمانة بغداد، وصندوق إعمار المناطق المحررة، ومسؤولين في البنك المركزي العراقي، بحثت خلالها موضوع الاقتراض». وأكد المسؤول أنه «تم التوجيه بتقديم توصيات لمجلس الوزراء بتقليل الاقتراض الخارجي الى أدنى مستوياته، كخطوة لتخفيض أعباء القروض على الاقتصاد الوطني العراقي».

وأضاف أن «الاجتماعات أفضت الى خطة تمنع اللجوء الى الاقتراض إلا في حالات الضرورة، وأن الضرورة تُحدد وفقاً لأهمية المشاريع التي تحتاج الى اقتراض في حال عدم توافر سيولة نقدية لتنفيذها». وشدد على أن «الوزارة منعت إدراج أي مشروع ضمن خطة الاقتراض، ما لم يتوفر فيه الشرطان، الأهمية والسيولة»، مشيرا الى أن «الوزارة شكلت لجنة خاصة لتضم ممثلين عن البنك المركزي تتابع المشاريع التي تحتاج الى التمويل». وأثار الإصرار الحكومي على استمرار العمل تبعاً لسياسة الاقتراض الخارجي، انتقاد اللجنة المالية البرلمانية، التي دعت الى التخلص من هذه التوجهات وما يترتب عليها من أعباء مالية كبيرة تنهك اقتصاد البلد.

وأكد عضو اللجنة المالية النائب أحمد حمة رشيد، أن «الارتفاع الحالي في أسعار النفط عالميا يؤدي بالضرورة الى تغطية كل العجز الموجود في الموازنة المالية للعراق، لذا فإن الحديث عن نية الحكومة إدراج الاقتراض في موازنة العام المقبل، غير مقبول». وأكد في تصريح صحافي، أنه «على ما يبدو فإن الحكومة تريد الذهاب الى القروض خشية من تذبذب أسعار النفط عالميا»، مشددا على أن «ذلك يؤشر الى أن الحكومة وحتى اللحظة ليس لديها رؤية واضحة فيما يتعلق بالاقتصاد العراقي وأسعار النفط للأشهر المقبلة». وقال مسؤولون إنه سيتم اعتماد سعر برميل النفط في موازنة العام المقبل بين 55-60 دولاراً. يشار الى أن الحكومة العراقية اعتمدت اللجوء الى الاقتراض الداخلي والخارجي، بسبب الأزمة المالية التي مر بها البلد، نتيجة لانخفاض أسعار النفط عالميا إثر جائحة كورونا، ما تسبب بعجز الحكومة عن توفير رواتب الموظفين. وبعدما استعاد اقتصاد العراق عافيته عقب صعود أسعار النفط، تتزايد المخاوف من تكبيله بقروض كبيرة. ورأى مختصون بالشأن الاقتصادي، أن سياسات العراق الاقتصادية غير مجدية، وأنها سترهق البلاد بالديون ومشاكل سدادها مستقبلا.

واعتبر الخبير الاقتصادي، باسم جميل أنطوان في حديث مع «العربي الجديد»، أن «هناك بدائل كثيرة عن الاقتراض تتطلب خططا حكومية، تقلل الاعتماد على النفط كمورد واحد»، مبينا أن «هناك قطاعات كثيرة في البلد في حال تطويرها فإنها ستدعم الاقتصاد، مثل دعم القطاع الخاص، والقطاع السياحي، والمشاريع الصغيرة، وتطوير قطاع الإنتاج الزراعي والصناعي وغيرها». وشدد على أن «البلد يحتاج الى اعتماد برامج إصلاحية للتخلص من الفساد في المؤسسات الحكومية، وما تسبب به من هدر كبير لواردات العراق»، معتبرا أن «الخطط الإصلاحية وتطوير القطاعات الأخرى كفيلة باستغناء البلد عن الاقتراض الخارجي».

(جورج غويت/ فرانس برس)

تضخم أوروبي مؤقت

قالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد إن الكثير من العوامل التي دفعت إلى ارتفاع معدل التضخم في منطقة اليورو في الآونة الأخيرة مؤقتة. ولفتت لاغارد، الجمعة، إلى أنها تعتقد «أنه ستكون هناك عودة إلى مزيد من الاستقرار في العام المقبل». وأضافت «عندما تنظر إلى سبب صعود التضخم، فإن قدراً كبيراً منه يتعلق بأسعار الطاقة». وكانت أسعار منطقة اليورو قد انتعشت بشكل أسرع من المتوقع مع إعادة فتح الاقتصاد بعد عمليات الإغلاق التي سببتها جائحة كورونا، ويرى العديد من صانعي السياسة في البنك المركزي الأوروبي أن التضخم سيكون العام المقبل موازياً أو حتى أعلى من المستوى الذي يستهدفه البنك المركزي الأوروبي والبالغ اثنين في المائة.

أخبار

بنوك صينية تبدد المخاوف من أزمة «إيفرغراند»

في محاولة لتبديد المخاوف من الاضطراب المالي، كشفت بعض البنوك الصينية عن حجم تعرضها لديون شركة تطوير عقاري غارقة بـ310 مليارات دولار من الديون، قائلة إنها تستطيع التعامل مع التخلف عن السداد المحتمل. جاءت

الإعلانات في الوقت الذي وعدت فيه مجموعة إيفرغراند بالتحدث مع بعض المستثمرين الأفراد الذين اشتروا ديونها بينما ينتظر الدائنون لمعرفة ما إذا كانت بكين ستتدخل للإشراف على إعادة الهيكلة لمنع الاضطرابات المالية أم لا. وأثارت مساعي إيفرغراند للوفاء بحدود الديون التي تفرضها الحكومة مخاوف من أن التخلف عن السداد قد يعطل الاقتصاد الصيني أو الأسواق المالية العالمية. وتقول وكالات التصنيف إن التخلف عن السداد يبدو مرجحًا.

شل تستكمل بيع أصول برية في مصر

قالت شركة رويال دتش شل، الجمعة، إنها استكملت عبر وحدتيها شل مصر وشل النمسا بيع أصول منبع في الصحراء الغربية في مصر إلى شيرون بتروليم كوربوريشن وكيرن إنرجي. وتشمل الصفقة، التي أعلن عنها في مارس/ آذار وتبلغ قيمتها 926 مليون دولار، حصة شل مصر في 13 امتيازا بريا وحصتها في شركة بدر الدين للبترول.

طوكيو تعارض إقامة منطقة روسية حرة

أكد وزير الخارجية الياباني توشيميتسو موتيجي، خلال لقائه مع وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة، على رفض بلاده إقامة روسيا منطقة حرة في جزيرة الكوريل المتنازع عليها، وخطة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإعفاء الشركات الأجنبية في الجزيرة من الضرائب لمدة 10 سنوات. وتشكل جزر الكوريل سلسلة تصل بين أقصى شمال شرقي اليابان وجنوبي شبه جزيرة «كامتشاتكا»، شرقي روسيا.

تسهيلات عُمانية للمستثمرين الأتراك

تعهد الرئيس التنفيذي لمنطقة صلالة الحرة بسلطنة عمان (حكومية)، علي بن محمد تبوك، لرجال الأعمال الأتراك بتقديم مختلف التسهيلات للدخول باستثمارات متنوعة في بلاده. وقال تبوك إن هناك فرصا للمستثمرين ورجال الأعمال الأتراك للاستفادة من الإمكانات التي توفرها المناطق الحرة في بلاده. وأضاف «يمكن استغلال موقع السلطنة كمنصة لإعادة تصدير المنتجات التركية لأسواق الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية وشرق أفريقيا ودول مجلس التعاون والأسواق الناشئة التي تستورد مجتمعة بضائع بقيمة 620 مليار دولار سنويا».

تشكيك بالبيانات المالية للمصارف في سورية

عدنان عبد الرزاق

يشكك مصرفيون سوريون في دقة بيانات هيئة الأوراق المالية التابعة لحكومة نظام بشار الأسد حول نتائج أعمال المصارف الخاصة العاملة في سورية. وتدور التساؤلات تحديداً حول إعلان وجود أرباح بمليارات الليرات، بينما تشهد القطاعات الاقتصادية المختلفة تعثراً واسعا في ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة بسبب تداعيات الحرب المستمرة منذ نحو 10 سنوات. ويصف المصرفي السوري ياسر عبد الجليل بيانات هيئة الأوراق المالية بأنها تأخذ بعداً ترويجياً يخدم سياسة النظام السوري، أكثر من كونها تدقيقا ماليا حقيقيا، ويشرح لـ«العربي الجديد» أن الأرباح التي أعلنتها الهيئة غير واقعية. وكانت هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية، قد أفصحت عن النتائج المالية النصفية لقطاع البنوك والبالغ عددها 14 بنكا ما بين مصارف تقليدية وإسلامية. وراوح إجمالي الدخل التشغيلي للمصارف الأساسية ما بين 85 مليار ليرة و 214 ملياراً. وطاولت الارتفاعات بند حقوق المساهمين، التي راوحت ما بين 167 مليار ليرة و423 ملياراً.

وحول موجودات المصارف قالت بيانات الهيئة، إن البنك الدولي الإسلامي يمتلك موجودات بنحو 2,415 تريليون ليرة وهي القيمة الأعلى مقارنة بالبنوك المدرجة، والبالغ عددها أربعة عشر، وتلاه بالمرتبة الثانية بنك البركة بموجودات بنحو 1,428 تريليون ليرة.

ويسأل المصرفي ياسر عبد الجليل عن سبب غياب بيانات بعض المصارف، وعن سبب تأخير إصدار بيانات النصف الأول حتى اليوم «إذ دخلنا بالربع الثالث من العام» وكيف كان يتم التعامل مع المساهمين خلال الأشهر الثلاثة الماضية «بعد انقضاء النصف الأول طالما لم تصدر الهيئة بيانات المصارف». ويضيف المصرفي السوري: «أشكك بتلك الأرقام لأني أعتقد أن تلك المصارف تستغل القانون الذي سمح منذ عام 2002 بإنشاء مركز قطع بنيوي بالأموال الأجنبية كحد أعلى من الأموال الخاصة الأساسية الصافية، أي أن تخصص نسبة 60 في المائة من الأموال الأساسية بالعملات الأجنبية ومن خلال تقييم الموجودات والتي 60 في المائة منها دولارية وفق العملة المحلية، وبسبب تراجع سعر الصرف، كانت المصارف الخاصة تدعي الربح، لكن على الأرض، نشاطها شبه مجمد بواقع شروط الإقراض الصعبة وتراجع الإيداع والتشغيل.

أسواق

أزمة الرقائق تطاول تونس

تغييرات في سوق السيارات الجديدة

بدأت تداعيات أزمة أشباه الموصلات العالمية تظهر جلية في السوق التونسية، حيث ارتفعت حصة السيارات الآسيوية بنسب مذهلة مستفيدة من التراجع الأوروبي

تونس ـ **إيمان الحامدي**

تسببت أزمة النقص في أشباه الموصلات (الرقائق) في تغيير وجه سوق السيارات التونسية، حيث توسعت حصة العربات الآسيوية نسبة إلى حجم المبيعات الإجمالي بأكثر من 50 في المائة، وتصدرت العلامات الصينية والكورية المراتب الخمس الأولى في تصنيف المبيعات إلى نهاية أغسطس/ آب الماضي.

وتمكنت العلامات الآسيوية من تحقيق تقدم مهم في سوق المبيعات التونسية للسيارات على منافساتها الأوروبية التي استأثرت لعقود طويلة بحصة الأسد من السوق، وذلك بعد استفادتها من تداعيات نقص الرقائق على تأجيل لطلبيات أكبر مصانع السيارات الأوروبية.

وأبرزت بيانات رسمية لقطاع السيارات أن علامات آسيوية حققت زيادة في حجم المبيعات بنسبة 364,6 في المائة إلى نهاية شهر أغسطس الماضي مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، كذلك سجلت الماركات الآسيوية زيادة في المبيعات تراوح ما بين 38 و364 في المائة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020.

وسجّل قطاع العربات عموما الذي يضم 51 علامة زيادة بنسبة 50,2 في المائة في العربات المسوقة ليصل عدد السيارات الجديدة التي أضيفت إلى الأسطول إلى 32150 مركبة.

وقال رئيس غرفة وكلاء بيع السيارات إبراهيم دباش إن أزمة الرقائق العالمية ألقت بظلالها على السوق التونسية وأحدثت خلال الأشهر الأولى من العام الحالي تغييرا في خارطة تموقع الماركات لصالح العلامات الآسيوية على حساب ماركات أوروبية.

وأفاد دباش في تصريح لـ"العربي الجديد" بأن مجموعة من العوامل تفسّر التغير الجذري في خارطة تموقع العلامات في السوق التونسية ومن بينها توفر المركبات وسرعة الاستجابة لطلبيات السوق المحلية إلى جانب تنافسية السعر.

وأكد المتحدث أن المركبات الآسيوية التي تشكل نحو 25 علامة من مجموع العلامات المسوقة في تونس أكثر توافراً من علامات أخرى وهو ما يجعلها سريعة الاستجابة لطلبيات التجار المحليين. وشرح أن هذه العلامات تختصر آجال الانتظار التي زادت إلى حدود 6 أشهر بالنسبة إلى العلامات التي تضررت مصانعها من أزمة الرقائق

364,6% زيادة في مبيعات العلامات الآسيوية في أغسطس

والتي اضطرت إلى خفض انتاجها بسبب استنفاد مخزونها من الرقائق في انتظار انفراج هذه الأزمة، وفق قوله.

وبالإضافة إلى تأثير أزمة الرقائق قال دباش إن السعر أصبح أيضا عنصرا رئيسيا في تحديد مواقع علامات السيارات في السوق التونسية، مشيرا إلى أن الطلب يتجه أكثر فأكثر إلى العلامات الأقل سعرا وذلك بالرغم من أن العملاء التونسيين كانوا لسنوات طويلة يفضلون الماركات الأوروبية.

في المقابل اعتبر دباش أنه لا يمكن الجزم بتغيّر هيكلي دائم في سوق السيارات التونسية والتوجه النهائي نحو العربات الآسيوية، مؤكدا أن هذه المرحلة قد تستمر لبضع سنوات قبل التأكد من مدى قدرة هذه الماركات على الصمود في وجه المنافسة الأوروبية بعد انقضاء الأزمة الظرفية للرقائق التي أثرت على الإنتاج.

وأكد أن مرحلة الاختبار الحقيقي لصمود العلامات الآسيوية ستتبيّن من خلال درجة قبول سوق السيارات المستعملة لهذه الأصناف حيث لا تزال العلامات الأوروبية الأكثر طلباً من قبل المشترين في هذه السوق.

ورجّح دباش أن تتواصل تأثيرات أزمة الرقائق في سوق العربات التونسية خلال أشهر مقبلة إلى حين عودة الإنتاج العالمي إلى نسقه العادي القادر على الاستجابة للطلب المتزايد ما بعد أزمة كورونا.

والخميس قال تقرير نشرته وكالة «بلومبيرغ» الأميركية أن أزمة النقص الحاد في الرقائق ستؤدي إلى خسارة شركات تصنيع السيارات العالمية نحو 210 مليارات دولار من مبيعاتها المتوقعة خلال عام 2021، وسط توقعات بتزايد الخسائر مع استمرار الأزمة.

كذلك سيقل إنتاج السيارات في العالم بنحو 7,7 ملايين سيارة، بسبب أزمة الرقائق هذا العام، على الرغم من الجهود المستمرة لدعم سلسلة التوريد، حيث استنفد صانعو السيارات مخزوناتهم من أشباه الموصلات.

ويتركز تصنيع أشباه الموصلات حتى الآن في جنوب شرق آسيا في كل من اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، وسنغافورة. ويشهد السوق التونسي استيراد ما بين 60 و70 ألف سيارة سنوياً من قبل وكلاء البيع، إلى جانب نحو 20 ألف سيارة من جانب السوق الموازي. وعرفت السنوات الأخيرة دخول العديد من الماركات الجديد إلى السوق المحلية ولا سيما منها العلامات الآسيوية التي تزيد منافستها لكبرى العلامات الأوروبية الرائدة في السوق التونسية.

ويساعد تعافي الوضع الصحي على عودة التونسيين لشراء السيارات الجديدة حيث حضرت على الطرقات العربات ذات الألواح الحديثة بعد غياب خلال انتشار الوباء. وتوقعت شركة الإلكترونيات الأميركية «3 إم»، في وقت سابق من الشهر الجاري، أن تستمر أزمة نقص أشباه الموصلات في العام المقبل 2022.

وضاعفت الشركة توقعاتها السابقة للانخفاض في إنتاج السيارات الجديدة في النصف الثاني من عام 2020 إلى 6 في المائة، على أساس سنوي بدلاً من 3 في المائة، وفقاً لمؤتمر نظمه مصرف «مورغان ستانلي».

تأخير في الطلبيات
الأوروبية للشاحنات بات
إبراهيم/ (Getty)

ليبيا

صرف 10,4 مليارات دولار في ثمانية أشهر

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

كشف رئيس اللجنة المشكلة من مجلس النواب لمراجعة مصروفات حكومة الوحدة الوطنية، عبد السلام نصية، أن الحكومة صرفت 46,56 مليار دينار (ما يعادل 10,43 مليارات دولار) خلال ثمانية أشهر من العام 2021، بمعدل صرف شهري بقيمة 5,82 مليارات دينار، من إجمالي الأموال المحالة من المصرف المركزي إلى حسابات الحكومة. ويشير القانون المالي للدولة إلى أن يتم الصرف بحسب الموازنة السابقة في حالة عدم إقرار الموازنة من قبل السلطة التشريعية.

وبعد أكثر من جلسة، فشل مجلس النواب في إقرار مقترح الموازنة الموحدة بعد انقسام استمر أكثر من ست سنوات، ما يعقد آليات الإنفاق العام والرقابة عليه. وتبدأ السنة المالية في ليبيا في أول يناير/ كانون الثاني من كل عام وتنتهي في 31 ديسمبر/ كانون الأول من العام ذاته.

وشرح نصية في حديث مع «العربي الجديد» أن صرف الأموال العامة لا يتم إلا عبر الجهاز التشريعي للدولة. وأوضح أن البنك المركزي قام بتحويل مبلغ مليار دينار من حساب إيرادات العملة المحصلة خلال سنوات سابقة إلى حساب الإيرادات العامة، ولم يتم إرسال المبالغ إلى الحكومة، واصفا هذا الإجراء بغير القانوني، ولم يفصح نصية عن حجم الإيرادات السيادية هذه.

ويتوزع الإنفاق العام على خمسة أبواب خلال ثمانية أشهر، الباب الأول الرواتب بقيمة 18,2 مليار دينار (الدولار يساوي 4,48 دنانير)، والباب الثاني النفقات الحكومية التشغيلية بقيمة 3,26 مليارات دينار، والباب الثالث مرتبط بالتنمية

عدم إقرار الموازنة يعقّد انتظام الإنفاق من المال العام

بقيمة 7,74 مليارات دينار، والباب الرابع المتعلق بالدعم (المحروقات والأدوية والنظافة العامة) بقيمة 11,8 مليار دينار، وأما الباب الخامس فهو للطوارئ بقيمة 5,48 مليارات دينار.

سجلت الإيرادات النفطية في ليبيا زيادة كبيرة خلال النصف الأول من العام الحالي بنحو 9,53 مليارات دولار، مقابل 5,25 مليارات دولار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي، وبزيادة بلغت 55 في المائة، وفقا لبيانات رسمية.

وتمثل الإيرادات النفطية نحو 95 في المائة من الإيرادات العامة للدولة، واحتسبت الحكومة سعر برميل النفط عند 45 دولارا، بمعدل تصدير من إنتاج النفط 1,250 مليون برميل يوميًا، في موازنة 2021.

وتكافح المؤسسة الوطنية للنفط طيلة الأشهر الماضية لزيادة معدلات الإنتاج في أوقات قياسية، ليبلغ نهاية العام الحالي 1,5 مليون برميل في اليوم، إذ يتوقع تحقيق إيرادات نفطية لعام 2021 بقيمة 24 مليار دولار.

مصر

إشاعة ترفع استيراد بذور البطاطس

القاهرة ـ **عبدالله عبده**

أعلنت وزارة الزراعة المصرية أنه تمت الموافقة مبدئيًا على الطلبات المقدمة لاستيراد تقاوي (بذور) البطاطس للعروة الصيفية، والتي تجرى زراعتها نهاية ديسمبر/ كانون الأول، وقد بلغت نحو 265 ألف طن، مقابل 160 ألف طن في الموسم الماضي، في الوقت الذي لا يستوعب فيه السوق أكثر من 120 ألف طن.

ويقول أحمد رضوان، أحد تجار ومستوردي تقاوي البطاطس، إن هذا الارتفاع في الطلبات المقدمة جاء نتيجة إشاعة جرى تناقلها بين التجار تفيد بأن الحكومة بصدد تخفيض الحصة الاستيرادية، وهو ما جعل المستوردين يتقدمون بكميات أعلى من حاجات السوق.

ويوضح في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد» أنه على أرض الواقع لن يتم استيراد كل هذه الكميات، بدليل أن وزارة الزراعة وافقت العام الماضي على استيراد 170 ألف طن تقاوي، في حين أن ما تم دخوله فعليا حوالى 110 آلاف طن.

ويعزو محمد أبو يوسف، وهو مزارع بطاطس، زيادة طلبات الاستيراد هذا الموسم إلى زيادة إنتاج دول الاتحاد الأوروبي من التقاوي، وهو ما يؤدي إلى زيادة المعروض مقابل الطلب، وبالتالي النزول بالسعر، وهو ما يحقق هامش ربح مرتفع للمستوردين، بالإضافة إلى أن المستوردين يحكم خبراتهم السابقة يتوقعون ارتفاع إقبال المزارعين على زيادة المساحات المزروعة.

ويرى حسين أبو صدام، نقيب الفلاحين المصريين، أن زيادة الكميات المستوردة من تقاوي البطاطس ستكون في صالح المزارعين، لأنها ستؤدي إلى تراجع أسعارها.

توقعات بارتفاع زراعة البطاطس (Getty)

ويشير أبو صدام، في تصريحات خاصة لـ«العربي الجديد»، إلى أن العبرة ليست بعدد الطلبات المقدمة لوزارة الزراعة، ولكن بالموافقة على الكميات التي سيسمح بدخولها. ويعتبر أنه يمكن توطين زراعة تقاوي العروة الصيفية في مصر بدلاً من استيرادها من أوروبا، إذ إنه يمكن عن طريق الزراعات الحديثة التحكم في درجات الحرارة، وهناك تجارب في وزارة الزراعة أثبتت نجاحها، لافتًا إلى أن مصالح كبار المستوردين قد تحول دون الاستمرار في مثل هذا التوجه.

وبلغت المساحة المزروعة بالبطاطس في موسم 2019 /2020 نحو 475 ألف فدان، أنتجت نحو 5,8 ملايين طن، وتم تصدير نحو 678 ألف طن، وفقًا لتقارير وزارة الزراعة المصرية.

وأعلن وزير الزراعة المصري السيد القصير أن صادرات البطاطس بلغت بين يناير/ كانون الثاني وأغسطس /آب الماضي نحو 620 ألف طن، مسجلة المرتبة الثانية في قائمة صادرات الحاصلات الزراعية بعد الموالح.

تحقيق

«الشراكة» في الجزائر

إحياء حكومي لخطط خصخصة المرافق العامة

تسعى الحكومة الجزائرية لبعث خطط خصخصة عدد من المرافق تحت عنوان «الشراكة بين القطاعين العام والخاص»، في إطار يحصر المنافسة بين المستثمرين المحليين، وذلك بعد تجارب محبطة انتهت باستحواذات أرهقت المؤسسات وزادت نسبة الفساد

الجزائر ـ **حمزة كحال**

تسعى الحكومة الجزائرية إلى طرح خطة «الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص»، فيما يؤكد الخبراء على أن عبارة «الشراكة» ليست سوى غطاء لخصخصة مؤسسات عمومية في مختلف القطاعات. وهذه المحاولة الحكومية هي الثانية بعد تجربة حصلت في العام 2018 وأجهضتها المعارضة بمعية النقابات العمالية. هذه المرة، فضلت حكومة أيمن بن عبد الرحمن وضع إطار قانوني منظم للعملية لتفادي أخطاء التجارب الماضية، فيما يتخوف الخبراء من وقوع الشركات الحيوية بين أيدي «رجال الأعمال»، وتبقى المؤسسات المفلسة من دون منقذ.

ويقول مدير التشريع والتخطيط في وزارة الصناعة الجزائرية بلال زيان، لـ«العربي الجديد»، إن «الوزارة بصدد وضع النقاط الأخيرة على القانون المنظم للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وذلك بعد استشارة العديد من الوزارات المعنية بالعملية، على أن يرفع مشروع القانون للحكومة قريباً».

ويضيف «بهدف القانون إلى تأطير عملية فتح رؤوس أموال الشركات العمومية أمام القطاع الخاص الجزائري، ويتطرق إلى تكوين تحالفات ودمج الشركات وفق كل حالة، والمهم أن القانون سيسمح بإنشاء لجنة متعددة الأقطاب تتولى جرد الشركات العمومية التي يمكن فتح رأسمالها، وتحديد القطاعات الاستراتيجية التي تبقى حكرا على الدولة الجزائرية». ويشدد زيان على أن «هذه العملية ستراعي مصلحة العمال، ومبدئيا، الباب مفتوح للاستثمار في قطاعات كانت ممنوعة بشكل غير رسمي عقوداً من الزمن، على غرار النقل الجوي والبحري».

ملف حساس

ووضعت حكومة رئيس الوزراء أيمن بن عبد الرحمن (ثاني رئيس حكومة في عهد عبد المجيد تبون) في مخطط عملها، الذي صادق عليه البرلمان بغرفتيه أخيراً، التوجه نحو بعث الشراكة بين القطاع العام والخاص، لإنعاش الاقتصاد ورفع نسب النمو وكبح البطالة. وظل ملف «الخصخصة» من الملفات الحساسة في الجزائر بالنظر إلى التجارب السابقة، خاصة بين عامي 1990 و2000، حين تنازلت الحكومة تحت ضغط صندوق النقد الدولي عن المئات من الشركات العمومية بالدينار الرمزي لفائدة رجال أعمال مقربين من النظام السابق، أغلبهم تدعمهم المؤسسة العسكرية، من دون أن يقدموا أي جديد لها، وظلت مجرد أوعية عقارية فارغة من دون إنتاجية.

وفي سنة 2018، غامر رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحيى، القابع في السجن في قضايا فساد، بإطلاق مشروع خصخصة للشركات العمومية تحت عنوان «شراكة بين القطاعين العام والخاص»، وفق متابعين، ووقعته الحكومة مع منتدى رؤساء المؤسسات (أكبر تكتل لرجال الأعمال)، الذي كان يترأسه زعيم الكارتل المالي في نظام الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة علي حداد (مسجون في قضايا فساد)، لكن سرعان ما ألغى بوتفليقة الاتفاق تحت ضغط المعارضة (اليسار والتيار الإسلامي) والنقابات المستقلة.

%18

إلى 25% هي نسب تراجع نشاط المؤسسات الاقتصادية الحكومية خلال سنة 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا على المرافق العامة في الجزائر، ما زاد من الأزمات وعمّق الخسائر.

بين داعم ومعارض

ويرى المستشار الحكومي عبد الرحمن مبتول أن «الحكومة هذه المرة فضلت المكاشفة

80 مليار دولار خسائر وديون عدد من المؤسسات العمومية

مخاوف من تكرار سيناريو التسعينيات الذي انتهى بتزايد الفساد

وبعث الشراكة بين القطاعين العام والخاص، لإنعاش الاقتصاد ورفع نسب النمو وكبح البطالة. وظل ملف «الخصخصة» من الملفات الحساسة في الجزائر بالنظر إلى التجارب السابقة، خاصة بين عامي 1990 و2000، حين تنازلت الحكومة تحت ضغط صندوق النقد الدولي عن المئات من الشركات العمومية بالدينار الرمزي لفائدة رجال أعمال مقربين من النظام السابق، أغلبهم تدعمهم المؤسسة العسكرية، من دون أن يقدموا أي جديد لها، وظلت مجرد أوعية عقارية فارغة من دون إنتاجية.

وفي سنة 2018، غامر رئيس الحكومة آنذاك أحمد أويحيى، القابع في السجن في قضايا فساد، بإطلاق مشروع خصخصة للشركات العمومية تحت عنوان «شراكة بين القطاعين العام والخاص»، وفق متابعين، ووقعته الحكومة مع منتدى رؤساء المؤسسات (أكبر تكتل لرجال الأعمال)، الذي كان يترأسه زعيم الكارتل المالي في نظام الرئيس الراحل عبد العزيز بوتفليقة علي حداد (مسجون في قضايا فساد)، لكن سرعان ما ألغى بوتفليقة الاتفاق تحت ضغط المعارضة (اليسار والتيار الإسلامي) والنقابات المستقلة.

بين داعم ومعارض

ويرى المستشار الحكومي عبد الرحمن مبتول أن «الحكومة هذه المرة فضلت المكاشفة

80 مليار دولار خسائر وديون عدد من المؤسسات العمومية

مخاوف من تكرار سيناريو التسعينيات الذي انتهى بتزايد الفساد

وتقنين) العملية، فمن الجانب النظري هذا أمر إيجابي ويدخل في إطار الشفافية وضمان مبدأ تكافؤ الفرص، إلا أن المشكل ليس في الجانب النظري، بل التطبيقي».

ويضيف المتحدث نفسه لـ «العربي الجديد» أن «المؤسسات العمومية كلفت الخزينة أكثر من 80 مليار دولار خسائر وديوناً، حان الوقت للنظر إلى ملف الخصخصة بمنظور اقتصادي وليس سياسي، هناك مؤسسات وشركات توفيت اقتصادياً ولا تزال الحكومة تتحمل عجزها السنوي، كالخطوط الجوية الجزائرية ومثلها المئات من الشركات والمجمعات الصناعية والسياحية، هذه المرافق يجب تركها للقطاع الخاص لتسييرها، وعلى الحكومة أن تكون سلطة ضبط لمناخ الأعمال والاستثمار وألا تكون طرفاً». لكن من جهة أخرى، يتخوف معارضو الخصخصة من تكرار سيناريو «التسعينيات»، بعدما أفضت عملية تنازل الدولة عن مؤسساتها بـ«الدينار الرمزي» إلى تغول رجال الأعمال، واستفادتهم من قروض بنكية ضخمة لإنعاش الشركات، إلا أن الأموال حولت مع الوقت إلى مشاريع أخرى أو إلى الخارج. وبقيت الشركات تكافح حتى إفلاسها وإغلاق أبوابها من دون محاسبة المرتكبين والمضررين.

وفي السياق، يقول القيادي في حزب العمال (التيار اليساري) رمضان تعزيبت إن «مشاريع الخصخصة في الجزائر كانت دائما تحت رعاية «الأوليغارشيا» التي استهدفت شركات وقطاعات كانت ملك للدولة، وذلك تحت غطاء «الشراكة» تارة وتحت غطاء «إنقاذ مناصب الشغل» تارة أخرى، وللأسف، لم تخلف العملية إلا شيئا واحدا، وهو بسط «الكارتل المالي» يده على النسيج الصناعي والعقاري من دون تحقيق إضافة إلى نسبة النمو أو خلق مناصب شغل». ويتابع تعزيبت لـ «العربي الجديد» أن «المعارضة أجهضت مشروع خصخصة شركات المحروقات سنة 2006، بعد ضغطها لسحب قانون المحروقات الذي تقدم وزير الطاقة آنذاك شكيب خليل، الفار من العدالة، وفي سنة 2018، تم، برفقة النقابات، إجهاض مخطط «أويحيى وحداد» للقضاء على كل ما هو عمومي لفائدة «العصابة» التي دخلت السجن فيما بعد في قضايا فساد». ويشرح «نحن لا نريد خصخصة عشوائية تزيد من حجم الفساد ونهب المال العام، بل نريد خطط إنقاذ للشركات العمومية التي كانت مفخرة الجزائر».

كورونا يزيد التحديات

ويتمثل التحدي الأكبر، المطروح حالياً على طاولة الحكومة الجزائرية، في إعادة تنشيط الشركات العمومية التي تراكمت ديونها في السنوات الأخيرة بسبب جمود نشاطها. إذ تكشف أرقام وإحصاءات حديثة، نشرها الاتحاد الوطني الجزائري للمقاولين (تكتل يضم مجموعة من الشركات المحلية)، أن نشاط الشركات الاقتصادية الحكومية تراجع بنسبة تتراوح ما بين 18 و25 في المئة خلال سنة 2020، بسبب تداعيات جائحة كورونا التي طرقت أبواب البلاد للمرة الأولى في شباط/فبراير 2020.

ويرى رئيس الكونفدرالية الجزائرية لأرباب العمل نايت عبد العزيز أن «توجه الحكومة نحو رفع يد الدولة عن قطاعات اقتصادية هو أمر إيجابي، طبلة عقود ونحن رجال الأعمال نلح على ضرورة أن تضع الدولة ثقتها فينا، نحن مستعدون لمساعدة الدولة ونملك التمويل الضروري، ولا حرج إن توجهنا للبنوك العمومية للاقتراض». ويتابع رئيس ثاني تكتل لرجال الأعمال في الجزائر قائلاً، في حديث مع «العربي الجديد»، إن «المهم في الخطة الحكومية أنها سيادية ولم تأت تحت ضغط صندوق النقد الدولي، أكيد أن الصندوق ظل ينصح الحكومة بضرورة إزالة ثقل إعانة الشركات العمومية المتعثرة».

ويعتبر أن «الشريك الجزائري يراعي مصلحة البلاد والمواطن على السواء، خاصة في ظل تدهور القدرة الشرائية، فلا يمكن أن يتحجج برتاجع الدينار، كما يفعل الشريك الأجنبي في كل مرة، لتبرير رفع أسعار المنتجات والخدمات وذلك لرفع حجم ما يتم تحويله للبلد الأم من أموال».

آليات تنظيمية وضوابط قانونية

يشرح مدير التشريع والتخطيط في وزارة الصناعة الجزائرية بلال زيان، لـ«العربي الجديد»، أن اقتراح قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص يُعرّف القطاع العمومي بأنه كل وزارة أو مؤسسة مملوكة بالكامل للدولة، أما القطاع الخاص فهو يعني كل شخص معنوي جزائري أو تحالف بين مجموعة من الأشخاص، فيما يُقصد بالشراكة، حسب القانون المنتظر عرضه مطلع الشهر القادم على الحكومة، كل اتفاق بين الجهة العمومية أو الحكومية والقطاع الخاص لتنفيذ الأعمال أو تقديم الخدمات أو التمويل في مجالات البنية التحتية أو الأصول». ويضيف أن مشروع القانون ينص على «ألا يوقع أي عقد (شراكة) إلا بعد مصادقة مجلس مساهمة الدولة (مجلس حكومي يضم 14 وزيراً)، على أن تكون المحاكم الجزائرية محلا للفصل في الخلافات بين الجهتين حصراً». وتركت الحكومة الجزائرية نسب استحواذ القطاع الخاص من الحصص في رأسمال الشركات العمومية للتفاوض وحسب طبيعة كل شركة معنية والعرض الذي يقدمه الشريك الخاص، في خطوة نحو فتح الاستثمارات وإبداء حسن النية اتجاه القطاع الخاص الذي ظل يشتكي لسنوات من تحيز الحكومة للشركات العمومية في الصفقات والخصومات بين الطرفين.

الفك الجوي
من ضمن
استهدافات
الشراكة مطار
سالم/ (Getty)